مجموعة عمل «التحولات في المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو»

المؤتمر الرابع: التحولات في البُنى الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو

اسطنبول/6-7 مايو/آيار 2023

VISION FOR POLITICAL DEVELOPMENT

الشرق للأبحاث الاستراتيجية AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

research.sharqforum.org

vision-pd.org

المراكز القائمة على مجموعة العمل

منتدى الشرق: منتدى الشرق هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تهدف إلى ترسيخ قيم التعدُّدية والعدالة، من خلال تطوير استراتيجيات وبرامج طويلة المدى، تُسهِم في التنمية السياسية، والازدهار الاقتصادي، والتفاهم المتبادل بين شعوب منطقة الشرق والعالم.

مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية: مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

مركز رؤية للتنمية السياسية: يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية إلى تنمية القدرات والإمكانيات المعرفية والسياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير، والحرية، والمساواة، والكرامة الإنسانية، وتعميق معاني الوسطية والتعدُّدية والاعتدال والتسامح، وبما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والإسهام في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، وخاصةً الشعب الفلسطيني.
ويهدف مركز رؤية إلى الإسهام في تنمية المهارات المعرفية والسياسية لدى الشباب، والإسهام في تمكين المرأة وتنمية قدراتها السياسية. ويتعاون في سبيل ذلك مع المؤسسات البحثية ومؤسسات المجتمع المدني والكفاءات العلمية والأكاديمية، بما يُسهِم في تطوير واقع الشعب الفلسطيني وتعزيز مسار تحرُّره الوطني وبناء المؤسسات الوطنية التي تليق به.

برنامج المؤتمر الرابع:

التحولات في البُنى الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو

اليوم الأول: السبت ٦ مايو ٢٠٢٣م	
كلمة الافتتاح: وضاح خنفر، أحمد عطاونة	١٠:٣٠-١٠:٠٠
الجلسة الأولى: التحولات في القيم والبُنى الاجتماعية بعد أوسلو **مدير الجلسة: محمد عفان**	**١٢:٠٠ -١٠:٣٠**
القانون والمجتمع وتحولات ما بعد أوسلو	ريم البطمة
المعازل: هيمنة وإعادة هندسة استعمارية	إبراهيم ربايعة
التغيرات في التركيب الطبقي الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو	جميل هلال
استراحة	**١٢:٣٠- ١٢:٠٠**
الجلسة الثانية: الجغرافيا وتشكلات المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو **مدير الجلسة: جوني منصور**	**١٤:٠٠ -١٢:٣٠**
تشكّلات المجتمع الفلسطيني في القدس بعد أوسلو	منصور نصاصرة
الثابت والمتحوّل في السياسة والمجتمع لدى فلسطينيّي ١٩٤٨	خالد عنبتاوي
التحولات والتشكلات في القوى الاجتماعية الفاعلة في الشتات الفلسطيني بعد "أوسلو"	نادية سعد الدين
استراحة الغداء	**١٥:٣٠- ١٤:٠٠**
الجلسة الثالثة: التحولات في الفئات الاجتماعية بعد أوسلو **مدير الجلسة: شيماء أنس**	**١٧:٠٠ -١٥:٣٠**
سوسيولوجيا الممارسات العائلية والعشائرية وتحولاته في المكان والزمان الفلسطيني	نور بدر
التحولات السياسية عند الشباب الفلسطيني ما بعد أوسلو: السلوك النضالي والتمثيل السياسي وتصورات الحل المستقبلي للصراع	علي أبو رزق
التحول في دور المرأة والمؤسسات النسائية في العمل السياسي والاجتماعي	نوار ثابت

اليوم الثاني: الأحد ٧ مايو٢٠٢٣م	
الجلسة الأولى: الاقتصاد الفلسطيني في ظل المؤثرات الخارجية مدير الجلسة: إصلاح جاد	١٠:٠٠- ١٢:٠٠
مقاربات وأطر تحليلية لفهم الاقتصاد الاستعماري في فلسطين	طاهر اللبدي
الاحتلال الاقتصادي: الأدوات الاستعمارية للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني	رغد عزام
التحولات في الدعم المالي الخارجي وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني ومسار التحرر الوطني	ليلى فرسخ
أثر تجارب المقاطعة الاقتصادية على الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي	سامية البطمة
استراحة	١٢:٠٠- ١٢:٣٠
الجلسة الثانية: الاقتصاد الفلسطيني ضرورات وتحديات الجغرافيا مدير الجلسة: خالد الحروب	١٢:٣٠ -١٤:٣٠
التحولات في إدارة السلطة الفلسطينية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بعد أوسلو	نصر عبد الكريم
إدارة الاقتصاد في قطاع غزة في ظل الحصار والعدوان "الإسرائيلي"، نموذج غزة قبل وبعد الانقسام	محمد مقداد ومحمد نصّار
الاقتصاد الفلسطيني في الشتات، ودوره في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني الكلي	رابح مرار
تأثير التحولات في الاقتصاد على دور مظلات الحماية الاجتماعية في فلسطين	مهند إسماعيل
استراحة الغداء	١٤:٣٠-١٦:٠٠
الجلسة الختامية: آفاق تطوير مشروع التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو مدير الجلسة: حسن عبيد	١٦:٠٠-١٨:٠٠
نقاش ختامي: بشير نافع، ناصر الدين الشاعر، جوني منصور، إصلاح جاد، خالد الحروب	

ملخصات الأوراق البحثية

القانون والمجتمع وتحولات ما بعد أوسلو (ريم البطمة)
تتجاذب المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو تحولات مختلفة على عدة أصعدة وأبرزها صعود الخطاب القانوني والخطابات المرتبطة به من حقوق إنسان وقانون دولي واتفاقيات دولية وسيادة قانون ونظام عام وأمن. هذه الورقة تبدأ بسرد موجز للتحولات التي أحدثتها عملية أوسلو، وإنتاج مجال قانوني جديد كمرجعية أساسية، بعد ذلك تبين الورقة الهيمنة التي حققها هذا المجال القانوني في المجتمع الفلسطيني. وأخيرا، تشرح الورقة بالتفصيل ما أزعم أنه الخصائص الرئيسية لهذا المجال القانوني، وهي تتمثل في النشر المشترك للإجراءات الجنائية والأمنية. وأختتم ببعض الأفكار حول التغيرات التي تظهر في المجتمع نتيجة التغيير في المرجعيات المختلفة التي يفرضها القانون ومؤسساته وأشخاصه بحيث يظهر فاعلين جدد وقواعد جديدة للفعل والتأثير.

المعازل: هيمنة وإعادة هندسة استعمارية (إبراهيم ربايعة)
تبحث هذه الدراسة في السياسات الاستعمارية الصهيونية المرتبطة بالعزل والفصل في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، ولهذا الغرض تستعرض الدراسة فهم السياسية الإسرائيلية الرسمية للعلاقة مع الفلسطينيين منذ بدء الاحتلال، وفصلهم بين الفلسطيني وأرضه، عبر رسم منظومة سياسات للاستحواذ على أكبر أرض ممكنة بأقل سكان، وتكوين المعازل المانعة للكيانية الفلسطينية والمعززة لأدوات التحكم والرقابة والسيطرة. تخلص الدراسة إلى أن السياسات الاستعمارية الصهيونية ذات الصلة، ليست واحدة فيما يتصل بالعزل، تتكيف مع سياق المكان والهدف منه، تتفاوت بين الطاردة والضاغطة والمحاصرة. لكنها بشكل عام تتعامل مع الفلسطيني على أنه مقيم مؤقت لا يحق له التصرف بالأرض خارج أطر الاستحواذ الاستعماري المقوننة عبر عدة مؤسسات وأطر، منها بلدية القدس في منطقة القدس، والإدارة المدنية، وتقسيمات اتفاقية أوسلو في باقي أجزاء الضفة الغربية المحتلة. وتخلص الدراسة إلى أن المعازل مقسمة إلى معازل انتظار تتسم بعدم اليقين، والمعازل الضيقة التي بدأت مع بداية احتلال العام ١٩٦٧، ومعزل عريض عابر للجغرافيا يتمثل في المناطق المصنفة ج، وهي معازل مستمرة بالانتشار، وفق منظومة استعمارية مدروسة تديرها الصهيونية الدينية. تهدف عملية العزل لاستكمال مشروع الصهيونية الدينية الاستيطاني، الرامي لتعزيز الوجود الديمغرافي الصهيوني على أوسع جغرافيا متصلة في الضفة الغربية، مقابل حشر الفلسطينيين على أقل مساحة أرض ممكنة، دون تواصل واتصال مستدام، ما يجعل هذه المنظومة مرشحة للاتساع، وإعادة إنتاج السياقات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية.

التغيرات في التركيب الطبقي الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو (جميل هلال)

يشكل غياب الدولة المستقلة وهيمنة الاستعمار الاستيطاني تهديدا لواقع الطبقات الفلسطينية في الضفة والقطاع (وفي فلسطين التاريخية ككل). وتتلمس الطبقة الوسطى الفلسطينية، (التي بحوزتها رأسمال تعليمي وثقافي واختصاصي) أكثر من غيرها (وتحديدا الطبقة العاملة وأصحاب الرأسمال الصغير)، خطر فقدان موقعها الطبقي الذي يميزها عن الطبقة العاملة من حيث شروط وأوضاع العمل. فهي خبرت عواقب حجب أو تقليص التحويلات الخارجية (من قبل إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها) إلى السلطة الفلسطينية. وهو ما يفسر رفض جزء ملموس، (وإن آخذ في الانكماش) من الطبقة الوسطى في الضفة الغربية، انهيار السلطة الفلسطينية وذلك حفاظا على ما توفره السلطة له من حقوق ومكانة اجتماعية. وتنظر، وفق استطلاعات رأي حديثة، نسبة ملموسة من فلسطينيي الضفة والقطاع (بما فيهم جزء هام من الطبقة الوسطى) لكل من «الحكومتين» (في الضفة الغربية وقطاع غزة) على أنهما فاسدتان، ومسؤولتان عن الوضع القائم، وعن الفشل في إنجاز حقوق وطنية وتوفير حماية للمدنيين الفلسطينين من عنف الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. من المهم أن نتذكر أن الطبقة الوسطى الفلسطينية، وكذلك الطبقة العاملة وإن لأسباب أخرى، ليست طبقات متماسكة ومترابطة. وتنقسم مكوناتها سياسيًا حول الموقف من المشروع الوطني المطلوب، واجتماعيًا تجاه العديد من القضايا الاجتماعية بما فيها الموقف من المرأة. وتشكل الطبقة الوسطى الدنيا (كمعلمي المدارس والممرضات) الشريحة الأكبر من هذه الطبقة. كما تتباين الطبقة الوسطى وفق قطاع العمل الذي تنشط فيه (قطاع عام ، قطاع خاص ، منظمات مجتمع مدني، مهن حرة، ومنظمات دولية). قاد تشرذم الحقل السياسي الفلسطيني المتمثل في انهيار التشكيلات الوطنية الجامعة مع تهميش أو تغييب لدور ملموس لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، إلى تعريض المجتمعات الفلسطينية لمحددات الجغرافيا السياسية. رغم كل هذا بقي هاجس التنظيمين السياسيين الفلسطينيين الرئيسيين (فتح وحماس) مصوّب نحو الحفاظ على سلطة كل منهما وإن تحت سيطرة الدولة الاستعمارية الاستيطانية الواحدة. إن انحسار دور اليسار كحامل لمُثل وقيم الحرية والمساواة وتقرير المصير والعدالة الاجتماعية أمر يساهم في هيمنة رؤية قاتمة للمستقبل الجمعي الفلسطيني.

تشكّلات المجتمع الفلسطيني في القدس بعد أوسلو (منصور نصاصرة)

عقب توقيع اتفاقيات أوسلو، انتهجت إسرائيل سياسات تهجير «صامتة» لتسريع عملية تفريغ القدس الشرقية من سكانها، من خلال سحب بطاقات الإقامة والهوية، ومنع لم شمل الأسر، وهدم المنازل، وعدم منح تصاريح للبناء، وفرض ضرائب طائلة على الاقتصاد المقدسي، وتكريس الظروف المعيشية الهشة، والتي أدت إلى نزوح «خفيّ" لبعض سكان القدس الشرقية إلى ما وراء الجدار الفاصل إلى الضفة الغربية وخارجها.

لم تعمل هذه الاستراتيجيات البيروقراطية على جعل الحياة اليومية للفلسطينيين في القدس الشرقية هشة فحسب، بل تمادت الدولة في ممارساتها العنيفة الكولونيالية تجاه السكان الاصلانيين وكافة مركباته. بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، سارعت إسرائيل الخطى في عملية ضم الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، مُقصية سكانها الفلسطينيين. من خلال استعراض وضع مدينة القدس الشرقية المحتلة اليوم من مختلف الزوايا، واستنادا إلى بحث ميداني موسع، تشير هذة الدراسة إلى أنه وبعد ٢٩ عاما من توقيع اتفاقيات أوسلو، استطاعت إسرائيل تأصيل فصل فلسطينيي القدس الشرقية عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بسياساتها الممنهجة لعزل القدس عن الضفة الغربية مما أدى إلى تفريغ القدس الشرقية من أي كيان سياسي فلسطيني. لذا وجد الفلسطينيون في القدس الشرقية أنفسهم محاصرين بين تطلعات فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة والافتقار إلى كيان قيادي سياسي منذ إغلاق بيت الشرق وغياب فيصل الحسيني، ما تركهم مستضعفين ومهمشين رغم نضالهم اليومي ضد آليات الاستعمار بأشكالها. مع استمرار إسرائيل في سياساتها لفصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، تضاءل دور القيادة الفلسطينية في رسم مستقبل المدينة، على الرغم من تطلعاتها بأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية مستقبلية. ستتطرق الدراسة أيضا الى الصراع الجيو-سياسي والتاريخي على حي الشيخ جراح منذ هبة الكرامة في أيار عام ٢٠٢١ حتى اليوم.

الثابت والمتحوّل في السياسة والمجتمع لدى فلسطينيّي ١٩٤٨ (خالد عنبتاوي)

تسعى الورقة إلى مفهمة اللحظة السياسية الراهنة لدى الفلسطينيين داخل أراضي ١٩٤٨ وذلك من خلال تتبّع الثابت والمتحوّل في السياسة والمجتمع في الداخل. تخلص الورقة أن اللحظة الراهنة تمثّل انعكاسًا لتحولات السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الداخل، خلال العقدين الأخيرين، إلى ناحية اشتداد البعدين الاستعماري والنيوليبرالي في الصهيونيّة معًا، المتمثّل بتعميق تقنيات الضبط والمحو السياسي والاحتواء الاقتصادي في آن واحد. وفي المقابل، تستعير الورقة مفهوم العتبة (Liminality) من حقل الأنثروبولوجيا لمفهمة الوضعية الثابتة للفلسطينيين في الداخل بوصفها جماعة تتموضع في حالة من البينية والحديّة بين الفضاء المادي-المدني الإسرائيلي المفروض عليها، دون الذوبان التام فيه، وبين الفضاء الوطني الفلسطيني التي تسعى الصهيونية إلى قضمه. كانت العتبة نتيجة مباشرة لتداعيات النكبة وللسياسات الإسرائيلية اللاحقة، كما أن الواقع الحدي-البيني الذي بدا طارئًا ومؤقتًا حينها، قد تحول مع السنوات إلى حالة دائمة وإلى مميّز سوسيولوجي أساسي يضبط التكوين السياسي والاجتماعي للفلسطينيين في الداخل. تمتاز حالة العتبة بالسيولة وعدم الاستقرار والإزاحات الدائمة، كما وأن إنتاج مسارات وتمثيلات تبدو متناقضة في واقع الداخل من حيث القذف بالجسد الفلسطيني في الداخل نحو فلسطينيّته أحيانًا، بالتوازي مع مسارات تقذفه نحو

إسرائيليته. يحاول النظام الإسرائيلي أن يدير حالة العتبة لضمان استقرارها من خلال ضبطها بسياسات وتقنيات متوازية من المحو والضبط والاحتواء، وهي أركان ثابتة في السياسة الإسرائيلية تجاه فلسطينيي الداخل. بيد أن تحولات تجري بصورة دائمة في أنماط هذه التقنيات وصورها. تتمثّل التحولات الأخيرة باستشراء تقنية الاحتواء المدني من خلال مشاريع «الاندماج الاقتصادي» نتيجة اشتداد البعد النيوليبرالي في بنية النظام. معًا إلى جانب استشراء السياسات الاستعمارية من تقنين للفاشية وضرب المساحات الجمعية والوطنية. ساهم ذلك في تحولات على مستوى الأداء والخطاب السياسيّ، إلى ناحية انزياح جزء من الحركة الوطنية نحو المركز الإسرائيلي. ترى الورقة أن هذه الإزاحات من حيث سطوة شعار «التأثير على المركز الإسرائيلي» وهيمنة خطاب «الإنجازات المدنية» على حساب السؤال الوطني، فضلًا عن إعادة تشكيل النخبة الفلسطينية في الداخل، قد جرت جميعها على بنية تحتية من تحوّلات جذرية ضربت في عمق الجسد الفلسطيني في الداخل على المستويّين الاجتماعي والاقتصادي، نتيجةً للسياسات الإسرائيلية الجديدة. حيث أعيد، في هذا السياق، اقتراح نمط جديد من الأسرلة المجتمعية والعلاقة مع المواطنة الإسرائيلية، بوصفها قائمة على وعيٍ مصلحيّ لشرائح واسعة بالمواطنة مع غياب السؤال الجمعي- الوطني، وليس نتيجةً للخوف أو بوصفها أداةً للبقاء كما كان خلال العقود الأولى التي تلت النكبة. تُنتج هذه التحولات مسارات متناقضة ومتعدّدة الأوجه تتمثّل في أنماط جديدة من الأسرلة إلى جانب فضاءات جديدة من الرفض والمناهضة من جهة أخرى، تمثّلت بانقسام «القائمة المشتركة» على مستوى السياسة الرسمية واقتراح خطاب بديل، وفي مسارات قاعديّة من الرفض كهبة الكرامة عام ٢٠٢١ وإضراب الكرامة التي شاركت فيه شرائح مجتمعية واقتصادية واسعة.

التحولات والتشكلات في القوى الاجتماعية الفاعلة في الشتات الفلسطيني بعد «أوسلو» (نادية سعد الدين)

يبزّغُ من بين ثنايا مداميك فضاءات الشتات الزاخرة، حضور فلسطيني قويٌ، مُستلاً مكانة سياسية ومجتمعيّة وازنة، ضمن مسيرة فاعلة ولكنها مُتعثرّة بتحديات المتغيرات الداخلية الفلسطينية والإقليمية والدولية، وسياسة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية، مما أثرّ في ثقل الأداء وفعالية الدور. وقد شكل اتفاق «أوسلو» نقطة تحول حاسمّة في تكوين الحقل السياسي الفلسطيني، بعدما فتح المجال «نظرياً» أمام إقامة دولة فلسطينية على إقليم سياسي وجغرافي وفق حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، لم يُنفذ شيء منها حتى الآن، بسبب التعنت الإسرائيلي، ولأن «حل الدولتين»، الذي يُجمع عليه المجتمع الدولي، لا يمكن تحقيقه في ظل معطيات الوضع الراهن. إن الانتقال من حقل منظمة التحرير الوطني، الذي تديره وتتفاعل في إطاره حركة تحرر (متعددة الأحزاب والتنظيمات السياسية)، إلى حقل تديره وترتب وضعه سلطة حكم ذاتي

يحكمها عدد من التدابير والقيود، وفي مقدمتها التخلي عن الكفاح المسلح واعتماد استراتيجية التفاوض والاعتراف بالكيان الإسرائيلي، مقابل اعتراف الأخير بالمنظمة دون إقراره بالحقوق الوطنية الفلسطينية؛ قد أوجد تحولاً في النظام السياسي الفلسطيني على أساس سلطة ومعارضة، وليس على أساس مجرد تنظيمات تتفق وتختلف في إطار تنظيمي جامع ممثل بالمنظمة. في حين نتج عن اتفاق «أوسلو» وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية محاولات لتهميش الفلسطينيين في مناطق اللجوء والشتات، لاسيما اللاجئين في المخيمات، وتقزيم تمثيلهم السياسي ومساعي تجاوز، وربما إلغاء، دورهم، فضلاً عن تدهور مستمر لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتطويق مهام المجلس الوطني الفلسطيني، بوصفهما ممثلين لفلسطينيي الشتات، مقابل استئثار جهاز السلطة الفلسطينية بعملية صنع القرار السياسي. إلا أن الأحداث الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتصاعد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد المسجد الأقصى المبارك والقدس المحتلة، أعاد الاعتبار لدور القوى الاجتماعية في الشتات الفلسطيني، التي تتحرك كجزء لا يتجزأ من المقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، بينما يبرز دور الشباب الفلسطيني في الشتات عبر أنشطة وفعاليات زخمة. كما أن الانقسام الفلسطيني الممتد منذ العام ٢٠٠٧، وتعثر خطوات المصالحة، ترك أثره الواضح في دور تلك القوى وإمكانية تأثيرها في العمل الوطني. ويستقيم ذلك مع طبيعة الظروف الخاصة بأماكن تواجد تلك القوى، بما يرتبط بجوانب تتعلق بمفهوم الشتات الفلسطيني على اختلاف أبعاده وأسبابه، والوضعية القانونية والسياسية المختلفة وفق اختلاف تواجدهم، والتي قد تؤثر أيضاً على أداء ودور تلك القوى في مسار العمل الوطني. وتأسيساً على ما سبق؛ تحاول الورقة البحث في التحولات في القوى الاجتماعية الفاعلة في الشتات الفلسطيني بعد «أوسلو». وذلك عبر محاور تركز على: مفهوم الشتات الفلسطيني، القوى الفاعلة في الشتات الفلسطيني، مع مقارنة وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وساحات عربية أخرى بالشتات الأوروبي كنموذج، طبيعة المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في دورها ضمن مسار العمل الوطني، مسارات تحركها لمأسسة نشاطها ورؤيتها ومطالبها الوطنية، دور الشباب بالشتات في نصرّة القضية الفلسطينية، ومتطلبات تفعيل دور القوى على مختلف المستويات في مواجهة المشروع الصهيوني.

سوسيولوجيا الممارسات العائلية والعشائرية وتحولاته في المكان والزمان الفلسطيني (نور بدر)

تساهم هذه الدراسة في تفكيك الدور الذي لعبته العائلة «العشيرة» الفلسطينية في دعم إدارة الحياة اليومية لأبناءها، وعلاقتهم مع العائلات»العشائر» الأخرى. وتنظر من خلال ذلك إلى أن العائلة «العشيرة» قد مارست تارة دورًا في دعم صمود العائلة كآلية للعيش من خلال مفهوم العونة، وتارة كانت أن مارست دورًا ارتكز على مبدأ العصبية القبلية للعائلة قامت على مبدأ الفزعة. وتكمن أهمية البحث في كون العائلة الفلسطينية

الواحـدة «الحمولـة» أو العشـيرة تشـكل وحـدة البنـاء الرئيسـية فـي المجتمـع الفلسـطيني، ونقصـد بالعائلـة هنـا الأفـراد الذيـن يرتبطـون مـع بعضهـم البعـض بعلاقـات الـدم التـي تختـزل بداخلهـا علاقـة القرابـة مـن الدرجـة الأولـى، ومفهـوم لعائلـة فـي ذات النسـق يتسـع ويكبـر ليشـمل الحمولـة، والحمولـة مجموعـة مـن العائـلات التـي تربـط بينهـم صلـة دم تمتـد إلـى الأجـداد، بحيـث يشـكلون مـع بعضهـم البعـض منظومـة اجتماعيـة متماسـكة تضـم فـي داخلهـا كل الأطـر العائليـة الصغيـرة تحـت الإطـار العـام وهـو الحمولـة.

تنطلـق هـذه الورقـة مـن قضيتيـن تأطيرتيـن فـي إدراك دور العائلـة «كبنيـة اجتماعيـة» تتشـكل ممارسـاتها فـي الحيـاة اليوميـة:

أولًا: فـي سـياق الحكـم العسـكري، مـن خـلال ممارسـات العونـة، الـذي تماهـى بداخلـه خطـاب المقاومـة اليوميـة، ومارسـته العائلـة «العشـيرة» لغـرض الصمـود والاسـتمرار لأبنائهـا وأبنـاء العائـلات الأخـرى، ويمكـن فهـم ممارسـات «العونـة» كنـوع مـن القـوة الداخليـة أو صلابـة الفلسـطينيين لمواجهـة العيـش فـي أقسـى الظـروف، وذلـك عبـر القـدرة علـى التحمـل والمثابـرة فـي النضـال ضـد الاسـتعمار، ومقاومـة تأثيـره الواسـع علـى الحيـاة اليوميـة. بحيـث تظهـر ممارسـات العونـة بكونهـا مرتبطـة بالصمـود كفعـل مـن خـلال العمـل الفـردي والجماعـي لحمايـة بقـاء الأسـرة والمجتمـع والرفاهيـة والكرامـة والهويـة الفلسـطينية علـى الأرض.

ثانيًـا: سـياق مـا بعـد أوسـلو الـذي تجـذر خلالـه خطـاب «الفزعـة»، فعلـى الرغـم مـن أن القانـون الفلسـطيني لا يعتـرف بالقضـاء العشـائري، إلا أنـه يطالـب بـه فـي ذات الوقـت. وتكمـن المفارقـة هنـا فـي أن القانـون يجـب أن يكـون الخـط الناظـم للعدالـة والسـلم اليومـي، ولكـن مـا حـدث أن القانـون جـذر دور العائلـة فـي حـل الجرائـم، وخصوصًـا الجرائـم ذات العلاقـة بالقتـل والشـرف، ممـا ترتـب عليـه ممارسـات قاهـرة لأفـراد العائلـة كالجلـوة «التهجيـر»، والحـرق دونمـا حمايـة حقيقـة مـن القانـون.

التحـولات السياسـية عنـد الشـباب الفلسـطيني مـا بعـد أوسـلو: السـلوك النضالـي والتمثيـل السياسـي وتصـورات الحـل المسـتقبلي للصـراع (علـي أبـو رزق)

مـارس الشـباب الفلسـطيني دورا نضاليـا مشـهودا خـلال مسـيرة الكفـاح الوطنـي للتحـرر مـن الاحتـلال الصهيونـي الإحلالـي والعنصـري، وهـذا الـدور يـكاد يكـون الأبـرز خـلال الانتفاضـة الفلسـطينية الأولـى (١٩٨٧-١٩٩٣)، فمـن رفـع الأعـلام الفلسـطينية لإثبـات الهويـة الوطنيـة، إلـى إلقـاء الحجـارة وإشـعال الإطـارات، إلـى العمـل النقابـي فـي الجامعـات لتنظيـم الاحتجاجـات السـلمية، إلـى الانخـراط ضمـن مجموعـات الكفـاح المسـلح التابعـة لمنظمـة التحريـر الفلسـطينية وفصائـل العمـل الوطنـي والإسـلامي. وكغيـره مـن قطاعـات الشـعب الفلسـطيني، فـإن الشـباب الفلسـطيني فـي كل أماكـن تواجـده تأثـر بتوقيـع اتفاقيـة أوسـلو ومـا نشـأ عنهـا مـن تطـورات أفضـت إلـى إنهـاء الانتفاضـة الفلسـطينية الأولـى واعتـراف منظمـة التحريـر الفلسـطينية الكامـل بوجـود وشـرعية «إسـرائيل» والمسـاس المباشـر بحـق العـودة واللاجئيـن. لـم يتأثـر هـذا القطـاع الهـام مـن اتفاقـات أوسـلو فقـط، بـل نالـه مـا نالـه مـن تحـولات أصابـت المشـهد

الفلسطيني ككل، على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. تفترض هذه الورقة أن هناك مجموعة من التحولات التي أثرت على طريقة المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني عموما وفي الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه الخصوص منذ توقيع اتفاقية أوسلو، أهمها التحول في شكل السلوك النضالي وطريقة الانخراط في العمل السياسي، ليبدأ الشاب الفلسطيني ممارسة العمل السياسي ضمن إطار السلطة الفلسطينية كحزب حاكم يشتمل على حركة فتح والفصائل الحليفة أو كعضو في حزب معارض للسلطة الحاكمة باعتبارها المخرج الأهم لأوسلو، ليتحول الشاب الفلسطيني المطارد أو المتمرد إلى موظف لدى الحزب الحاكم ومتلقٍّ للأوامر، ناهيك عن المشاريع التي رعتها قوى إقليمية ودولية للتأثير في طريقة ممارسة العمل النضالي عند الشاب الفلسطيني، ليتحول من العمل المسلح إلى المطالبة بحقوقه المشروعة عبر النضال السلمي. وأيضًا، التحول المهم الذي أصاب عددًا لا بأس به من النخب الشبابية التي فضلت التحول من الالتزام الفصائلي الجمعي إلى ممارسة السياسة عبر العمل الفردي أو الحراكات، متأثرة بحالة الجمود السياسي في المشهد الفلسطيني. والأهم، التحول لدى كثير من النخب الفلسطينية الشابة في التصورات السياسية عن الحل النهائي للصراع، فبعد القبول المبدئي بحل الدولتين والترويج له من قبل شباب الحزب الحاكم، بدأ كثير من الشباب الفتحاوي والحمساوي واليساري والمستقل يميل إلى تجاوز هذا الحل نحو نقاشات حل الدولة الواحدة أو التحرير الكامل من البحر إلى النهر، كحلول أكثر واقعية وأكثر قدرة على ضمان الحقوق الفلسطينية الثابتة كاللاجئين وحق العودة.

التحول في دور المرأة والمؤسسات النسائية في العمل السياسي والاجتماعي (نوار ثابت)

يتميز موضوع المرأة كونه حالة خاصة يقع ضمن سياق احتلال يحارب الوجود الفلسطيني ككل، والنساء ونشاطهن من خلال المؤسسات النسائية، وعلاقتهن بالمجتمع المدني، أحد مكوناته الرئيسة، إذ دخل المجتمع الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ في حالة أزمة أثّرت على كافة مناحي الحياة، وأوجدت انفصاماً في الذات الفلسطينية؛ فمن جهة لا يزال الاحتلال قائماً، ولم تتغيّر المحددات والقيود المفروضة على الإنسان الفلسطيني رجلاً كان أم امرأة، ولم يتوقّف المطلب الوطني لديهم بالتحرر. ومن جهة ثانية، أوجدت السلطة الوطنية الفلسطينية نظاماً شبيهاً للدولة، لكنّها كانت قاصرة على تعريف مجتمعها، وحقوقها، كما أنها عاجزة عن الهيمنة على حدودها، وهي سلطة فاقدة السيادة، تتشظى فيها مطالب التحرر الوطني والمطالبة بالحقوق المدنية. وفي غزة حيث شكل عام ٢٠٠٧ علامة فارقة بسب الانقسام الفلسطيني والاقتتال الداخلي، وجسد حالة التشرذم المؤسفة للحركة الفلسطينية. يتناول البحث مرحلة التحولات في الأدوار الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية، المتمثلة بالجمعيات والمؤسسات النسائية، وهي مرحلة أوسلو، وهي مرحلة تكوين النظام السياسي «إن صح تسميته بذلك»، وبداية تشكل المؤسسات السياسية، والمدنية، وكذلك تدفق التمويل المشروط لهذه المؤسسات.

ومن ثم تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بنظام سياسي هشّ، ازدادت هشاشته بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فلم يعد ينظر إليه على أنه مؤسسة بنظام حكم يقاس عليه معدلات مشاركة المرأة في هيكلياته البنيوية والتشريعية، أو نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية والبلدية. واستعضنا بالقياس عليه في الأحزاب والفصائل الفلسطينية، وقياس وجود المرأة في بنيتها وبرنامجها وانتخاباتها ومشاريعها وجمعياتها، إلى أن هذا المحدد أيضًا بات مشكوكا فيه بعد الانقسام الفلسطيني، إذ انخفضت الثقة بالأحزاب الفلسطينية، ولم تعد حاضنة للشرائح الفلسطينية. كما أثرت مؤسسات التمويل على مؤسسات المجتمع المدني التي تخص المرأة بالتركيز على محددات معينة، وغريبة في أغلبها عن متطلبات واقع المرأة الفلسطينية. إضافة إلى أن الحركة الإسلامية حُظرت في الضفة الغربية، وبات من الصعب أن تقوم بدورها السابق، عدا اليسير منها من خلال بعض البلديات، والكتل الطلابية. وإننا نقصد بتحولات الأدوار الاجتماعية؛ الاشتغالات والأماكن الوظيفية في البنى الاجتماعية الفلسطينية المشروطة بالاحتلال في الأماكن التي تشغلها المرأة. اعتمد البحث على إجراء المقابلات مع الجهة المعنية بالبحث بشكل أساسي، وهي نساء الجمعيات والمؤسسات في كل من الضفة الغربية، وغزة، والقدس والداخل الفلسطيني المحتل عام ١٩٤٨.

مقاربات وأطر تحليلية لفهم الاقتصاد الاستعماري في فلسطين (طاهر اللبدي)

يعد هذا المقال مراجعة نقدية للأدبيات المتعلقة بدراسة الاقتصاد في فلسطين، ويستعرض المقاربات التحليلية المختلفة وكيفية معالجتها للواقع الاستعماري. من بين هذه المقاربات، تعد كل من «الثنائية» و«الاقتصادوية» جزءًا من تصور واحد - لا يزال سائدًا حتى اليوم - والذي يختزل العلاقات الاقتصادية في حدود السوق فقط، ويتجاهل الصراعات والقوى التي تنشأ في الاقتصاد نفسه. ومع ذلك، تقدم أعمال أخرى لعلماء الاقتصاد والتاريخ والاجتماع والأنثروبولوجيا مقاربات بديلة ومواد قيّمة للتفكير بشكل مختلف حول الاقتصاد في هذا السياق - وهو أمر لا يزال غير مدروس نسبيًا في مجال الدراسات الفلسطينية -. تناقش هذه الدراسة الأسس المعرفية التي تقوم عليها الدراسات الاقتصادية كما تحدد موقعها العملي في علاقات القوة المستمرة، وتفتح المجال للاقتصاد لكي يساهم في التفكير العام حول تجديد الأدوات النظرية والمنهجية لقراءة الواقع الفلسطيني.

الاحتلال الاقتصادي: الأدوات الاستعمارية للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني (رغد عزام)

لم يكد يشهد العالم تلاشي حقبة الاستعمار الأوروبي الممنهج لقارتي آسيا وإفريقيا الذي استغل القارتين ماديا وبشريا، حتى جرى تغير جذري في مجرى تاريخ العالم المعاصر، إذ حُرمت فلسطين من حقها في تقرير مصيرها وأتبعت لاستعمار صهيوني قائم بالعقلية الاستعمارية التي طالما سعت للإبادة الجماعية ومحو وجود السكان

الأصليين، ثم العمل على إخضاع وتطويع من تبقى منهم في أرضه، واستغلال كافة مقدرات البلاد وثرواتها لتحقيق مصالح المستعمر. وقد كان هذا النهج جليًا في السياسة التي اتبعها الاستعمار الصهيوني منذ بدايات احتلاله لفلسطين، فبعد أن مارس الإبادة الجماعية في شتى المدن والقرى الفلسطينية وتسبب بتهجير قسري لآلاف السكان الأصليين، اقترح وزير الحرب في حينها «موشيه ديان» أن يتم استيعاب العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتوفير فرص عمل لهم بهدف السيطرة عليهم والتحكم بتوجهاتهم ودمجهم بما يضمن عدم انخراطهم بأعمال المقاومة ضد الاحتلال وبالتالي ضمان تبعيتهم لحكومة الاحتلال والانصياع لأوامرها مستغلةً في ذلك حاجتهم الماسة لمصدر رزق لهم ولعائلاتهم، وفي نفس الوقت الاستفادة منهم كأيدي عاملة رخيصة التكلفة. وقد نجحت حكومة الاحتلال في حينها من إقامة نظام أمني اقتصادي والذي شكل الخطوة الأولى لمعضلة التبعية الاقتصادية للاستعمار الاستيطاني. لم تكن هذه الخطوة خبط عشواء لحكومة الاحتلال، بل كانت سياسة انتهجها المستعمر طوال سنواته الطويلة (مع اختلاف مساراتها تبعًا للمتغيرات في البنية الاستعمارية)، وتنبع هذه السياسة من الإدراك المتأصل للفكر الاستعماري بأن الاستقرار الاقتصادي في المناطق المستعمرة هو شرط أساسي لديمومة الاستقرار الأمني في تلك المناطق. عُنيت هذه الدراسة بتحديد الأدوات الاستعمارية التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي والتي بدورها أودت بمستقبل التنمية الاقتصادية في فلسطين وجعلت الاقتصاد الفلسطيني مشوّه، هش، و»تابع بجدارة» لاقتصاد الاحتلال، وقد ركزت الدراسة على الشق التحليلي للإحصائيات والبيانات التي توضح الأثر الذي تركته هذه التبعية على اقتصاد فلسطين. وعلى الرغم من الاختلال الحاد في ميزان القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ورغم العلاقة غير المتكافئة التي نشأت بين اقتصادين أحدهما متقدم والآخر نامي، إلا أن التوجه نحو اقتصاد مقاوم يسعى لتعزيز قدراته الاقتصادية الذاتية ويهدف لتقوية قاعدته الإنتاجية سيسهم في دعم صمود الفلسطيني على أرضه ويزيد من فرصة تحقيق استقلاله السياسي والاقتصادي، في حال تم ذلك ضمن استراتيجية وطنية أشمل وأوسع تسعى للتحرر.

التحولات في الدعم المالي الخارجي وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني ومسار التحرر الوطني (ليلى فرسخ)

منذ بداية عملية السلام في أوسلو، قام المجتمع الدولي بتخصيص مليارات الدولارات لدعم الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يساعدها على تنمية اقتصادياتها، وإنشاء بنية تحتية لدولة فلسطينية قابلة للبقاء، وقد أثبتت هذه المساعدات أنها ذات أهمية للحفاظ على متوسط دخل الفرد بالضفة الغربية، والتخفيف من وطأة اعتماد العمالة الفلسطينية على إسرائيل، لكن، ومن جانب آخر، فإن هذه المساعدات لم تنجح في دعم تنمية الاقتصاد الفلسطيني، أو وضع الأسس للدولة الديمقراطية التي يتطلع لها الشعب

الفلسطيني. تستعرض هذه الورقة بشكل عام المساعدات التي تم منحها للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣، خصوصا تلك التي تم توجيهها لمجال دعم الديمقراطية وبناء الدولة، وتدفع الورقة بفرضية أن مساعدات الداعمين قد أسهمت في تقويض مشروع التحرر الوطني الفلسطيني عوضا عن تدعيمه، إذ أن معظم برامج المساعدة تم تصميمها وتنفيذها بمعزل عن الواقع الفلسطيني المأزوم طوال ما يربو عن خمسين عاما من الاحتلال العسكري، والسياق الأوسع للمشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي. علاوة على ذلك، فقد ساهمت هذه المشاريع في ترسيخ الأجندة النيوليبرالية، وفي الانقسام القائم حاليا بالسياسة الفلسطينية، كما أفرغت مشروع الدولة الفلسطينية من أي مقدرات تحررية، وجعلت الاقتصاد الفلسطيني أقل قابلية للحياة وأكثر اعتمادًا على إسرائيل من أي وقت مضى.

أثر تجارب المقاطعة الاقتصادية على الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي (سامية البطمة)

تعنى هذه الورقة بتحديد تأثير المقاطعة الاقتصادية على الفلسطينيين والاقتصاد الإسرائيلي ضمن ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى تغطي مقاطعة الدول العربية لإسرائيل بعد احتلال فلسطين عام ١٩٤٨. أما المرحلة الثانية فتغطي المقاطعة الاقتصادية خلال الانتفاضة الأولى، والمرحلة الأخيرة تغطي تأثير حركة المقاطعة العالمية منذ عام ٢٠٠٥. تتناول الورقة التأثير على المناحي الاقتصادية بشكل رئيسي، وخاصة على التجارة والاستثمار وقطاعات الزراعة والصناعة والمالية العامة. وتقوم الورقة بتقدير نموذج إحصائي حول تأثير المقاطعة الاقتصادية خلال العشرين سنة الماضية، وبالتحديد مباشرة بعد فترات الاضطهاد الإسرائيلي مثل الحروب على غزة، على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإسرائيلي. وتُظهر الورقة بأن هناك تأثير واضح لحملات المقاطعة الاقتصادية على الاقتصاد الإسرائيلي في المجالات أعلاه، ولكن تأثيرها السياسي يبقى أقل فعالية. وهنا تكمن أهمية تحويل الضغط الاقتصادي إلى مكاسب سياسية على المدى الطويل، كما حصل في جنوب إفريقيا.

التحولات في إدارة السلطة الفلسطينية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بعد أوسلو (نصر عبد الكريم)

في عام ١٩٩٤ تم تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وفق نصوص اتفاق أوسلو الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و«إسرائيل» والتي منحت السلطة الفلسطينية صلاحيات مدنية كاملة في المناطق المصنفة (أ) و (ب)، وإدارة الموارد الاقتصادية في تلك المناطق بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الفلسطينية، إلا أنها سلبت منها قدر كبير من السيادة من خلال حرمانها من السيطرة على المعابر الحدودية وعلى الأراضي واستخداماتها في المنطقة المصنفة (ج) وعلى معظم الموارد الطبيعية (المياه والفضاء). وفي مقابل هذه الصلاحيات والإمكانيات المحدودة، أصبحت السلطة مسؤولة

مسؤولية مطلقة عن تلبية الاحتياجات الحياتية وتأمين الحقوق الأساسية من العمل والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والغذاء ومرافق البنية التحتية وغيرها لجميع المواطنين الفلسطينيين في الضفة وغزة. فكان على السلطة منذ نشأتها أن تعمل وفق هذه المعادلة الصعبة للغاية لسد أي عجز أو فجوة محتملة بين الموارد المالية المتاحة والاحتياجات السكانية المتزايدة. تقدم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تسجيلها طيلة الفترة التي أعقبت قيام السلطة في عام ١٩٩٤ دليلاً واضحا على هشاشة الوضع التنموي الفلسطيني واستمرار التشوهات البنيوية في الاقتصاد. حيث تركزت جهود الفلسطينيين على التعاطي والتعايش مع نتائج فقدان السيطرة على هذه الأدوات ضمن منظومة الواقع الاحتلالي، وعليه فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي بكافة تجلياته هو المسبب الأول للأزمات الاقتصادية الفلسطينية، وإن أي تغاضي عن ذلك سيقود إلى معالجة أعراض ومظاهر المشكلة وليس حل المشكلة نفسها. وبالتالي يجب اعتماد نسق تنموي بديل قادر على تحقيق الاعتماد على الذات ومواجهة الاحتلال وتحقيق العدالة الاجتماعية بهدف التحرير وليس التعايش أو «تحاشي» الاحتلال. تهدف هذه الورقة إلى بحث التحولات في إدارة السلطة الفلسطينية للاقتصاد الفلسطيني، ورصد وتحليل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو. تم اعتماد منهجية البحث الوصفي والتحليلي والذي يقوم على مراجعة الأدبيات ذات الصلة وجمع البيانات المنشورة من مصادر ثانوية متعددة مثل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، ووزارة المالية الفلسطينية، وتحليل هذه البيانات وصولا للاستنتاجات والمقترحات، التي تخدم صاحب القرار والمفاوض الفلسطيني في الحفاظ على المصالح الوطنية.

إدارة الاقتصاد في قطاع غزة في ظل الحصار والعدوان الإسرائيلي، نموذج غزة قبل وبعد الانقسام (محمد مقداد ومحمد نصّار)

تناقش الورقة التحولات الاقتصادية في غزة بعد الحصار «الإسرائيلي» عام ٢٠٠٦م، وفي ظل الانقسام والاعتداءات "الاسرائيلية" المتكررة وأثر ذلك على السياسات والمؤشرات الاقتصادية. ونستخدم في هذه الورقة المنهج النوعي التحليلي باستخدام البيانات النوعية التي يتم جمعها عبر المقابلات مع الجهات ذات العلاقة، وعبر مقابلات مع متنفذين في الوزارات المعنية، ومقابلات مع متنفذين في القطاع الخاص واتحاداتهم. تقوم الدراسة على بيان آلية إدارة الاقتصاد في ظل الانقسام والحصار والاعتداءات "الاسرائيلية" بما يظهر التحولات سواء في المؤشرات الاقتصادية أو في نمط الإدارة أو في السياسات المالية والاقتصادية. وتعالج الدراسة أثر الانقسام والحصار والاعتداءات، على السياسات الاقتصادية والمالية ومؤشرات الاقتصاد في غزة بوجه عام. وتضع الدراسة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي: الانقسام والحصار والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة أدى إلى تحولات مهمة على صعيد السياسات الاقتصادية والأمن الغذائي كما أدى

إلى اختلافات جوهرية في المستوى الاقتصادي والمعيشي بين محافظات الضفة وغزة. وتهدف الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الحالي في قطاع غزة وبيان الخلل الهيكلي والتحولات في السياسات الاقتصادية بسبب الحصار والانقسام. إضافة إلى تحليل آثار الاعتداءات العسكرية "الاسرائيلية" على قطاع غزة وإحاطة أصحاب القرار بالتوصيات والسياسات التطبيقية المناسبة. وأوصت الدراسة بالعمل على إنهاء الانقسام وتشكيل حكومة كفاءات وطنية والتخلص من التبعية للاحتلال من خلال الانعتاق من اتفاقية باريس التي أضرت بالواقع الاقتصادي الفلسطيني. كما أوصت بإعداد دراسة وتحليل للضرائب والرسوم والتأكد من مدى ملاءمتها للواقع، وأن يكون للضريبة رسالة وغايات وأهداف تسعى لتحقيقها، وفق مسلك إداري سليم وبعيد عن مجرد الجباية، مع إعادة تشكيل اللجنة المكلفة بإقرار الرسوم والضرائب على أن تضم نخبة من علماء ومفكري الاقتصاد، والعمل على إصلاح النظام الضريبي ليصبح مراعيا لمفاهيم العدالة الاجتماعية. وتؤكد الدراسة على سياسة إحلال الواردات ودعم المنتج المحلي، وتوطيد العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار وتوفير حزم من التسهيلات الاستثمارية لجذب أموال الفلسطينيين في الخارج لتوفير فرص عمل لآلاف العاطلين عن العمل في غزة. وتؤكد الدراسة على ضرورة العمل المشترك بين الأطراف الفاعلة من أجل إنشاء نظام حماية اجتماعية موحد وشامل يستجيب لحاجات الفئات الاجتماعية مع أهمية إجراء دراسة معمقة لمشكلتي الفقر والبطالة، والعمل على تفعيل لجنة الأجور في القطاع.

الاقتصاد الفلسطيني في الشتات، ودوره في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني الكلي (رابح مرار)

لا يمكن نقاش المكون الديموغرافي بمعزل عن الحيز الجغرافي، وتحديداً عند الخوض في نقاش التنمية، تحدياتها، وفرصها. يعيش ما يزيد عن ٧ مليون فلسطيني في الشتات ما بين لاجئين في دول عربية (٤٤،٩٪ من اجمالي الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين التاريخية)، ولاجئين في دول أجنبية (٥،٣٪). في هذا السياق، ستقوم هذه الورقة بدراسة مساهمة رأس المال الفلسطيني في الشتات في الاقتصاد الفلسطيني، والدور الذي من الممكن أن تلعبه حاليا ومستقبلا في سبيل تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وصموده في وجه التحديات التي يخلقها الاحتلال الإسرائيلي، ومن أجل الاستفادة من الميزة الديموغرافية الفلسطينية خارج فلسطين في سبيل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت الدراسة انه رغم إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، وما رافق ذلك من عودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين اللاجئين والنازحين ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، فإن شروط أوسلو والتحكم الإسرائيلي في منح حق الإقامة في فلسطين أو دخولها، حالت دون تحول تلك المناطق إلى مناطق جذب وتركيز للشعب الفلسطيني. كما بينت الدراسة أن النخب في الشتات، تاريخيا، لعبت دوراً هاماً على الصعيد الاقتصادي والتنمية المحلية

من خلال تحويلات العاملين، إلا أنه لم يتم الاستفادة منها بعد أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية حتى مع بروز عدة مبادرات لتربط «الخارج» «بالداخل» في سياق جهود «نقل الخبرات» و»تكوين الدولة»، التي غالباً لا يرى فيها الشتات، التّواق إلى مفهوم أوسع (وربما خيالي) لممارسة حق العودة، أنها مشروعهم ايضاً. ينحصر دور فلسطينيو الشتات حالياً في النشاطات التوعوية والتضامنية مثل المؤتمرات والمبادرات التي تقوم بها الجاليات الفلسطينية في الدول المختلفة؛ رغم ضم الشتات مجموعة واسعة من النشطاء والمفكرين ورجالات المال والعلم والمهنة. أنتجت حالة الشتات تشتت في الهوية الفلسطينية ومكوناتها التي أضحت تتشكل بشكل مختلف استناداً لسياق اللجوء الذي تحضُر فيه بهمومه وأولوياته المختلفة. أنتج ذلك مجموعة من الهويات الفرعية للفلسطينيين في الشتات وأضعف وحدة هوية اللجوء، خصوصاً في ظل تراجع دور منظمة التحرير كمظلة حاضنة للفلسطينيين، والفراغ السياسي الناجم عن عدم قدرة السلطة على تشكيل حاضنة للشرائح الواسعة من اللاجئين ومبادراتهم خارج فلسطين. لذا، لا بد من تطوير آليات تحريرية مشتركة بين مجموعات الفلسطينيين في مناطق اللجوء المختلفة لتعزيز الوحدة والمساهمة في المقاومة. ومن المهم أن تشمل سياسات التنمية الفلسطينية جميع المكونات الديموغرافيّة الفلسطينية من خلال إحياء الشبكات المستقطبة للكفاءات ورؤوس الأموال والمهارات المتنوعة لملايين الفلسطينيين المنتمين لوطنهم بما لا يقل عن إنتاج أي فلسطيني في الوطن.

تأثير التحولات في الاقتصاد على دور مظلات الحماية الاجتماعية في فلسطين
(مهند إسماعيل)

يمثل مفهوم الحماية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني الركيزة الأساسية لضمان بقائه واستمرارية صموده ضد كافة الممارسات المجحفة من الجانب الإسرائيلي بحق أبناءه، وقد تكاثفت جهود العديد من المؤسسات الحكومية كوزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى ووزارة شؤون الأسرى والمحررين إلى جانب الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة والقطاع الخاص، والتي ما فتئت تتابع القيام بدورها في وضع الاستراتيجيات والسياسات الممنهجة للمراقبة والإشراف على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة والفئات المهمشة والأيتام واللاجئين. وبالرغم من جهود قطاع الحماية الاجتماعية ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية وبالشراكة الفاعلة مع المؤسسات العاملة المحلية والدولية، إلا أنه قد لوحظ في العقدين الماضيين تزايد نسب الفقر من ٢٦،٢٪ في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢٩،٢٪ في عام ٢٠١٧ ونسب الفقر المدقع من ١٣،٧٪ ليبلغ ١٦،٨٪ في ذات الفترة وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية دعمها لعدة فئات بناءً على أسس ومعايير خاصة. فقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة التي استفادت من التحويلات النقدية في عام ٢٠٢٠ حوالي ٧٧٪ من مجمل الأسر الواقعة تحت خط الفقر الشديد و٥٠٪ من الأسر الواقعة تحت خط الفقر الوطني، كما

شكلت فئة الأطفال من أبناء الأسر الفقيرة، ما نسبته ٩,٥٪ من إجمالي الأطفال، كانوا قد استفادوا من برنامج التحويلات النقدية، وشكلت الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة واستفادت من ذات البرنامج حوالي ٤٣٪ في الضفة الغربية و٦٠٪ في قطاع غزة. وكانت الغاية من هذه الورقة أن يتم تحليل أشكال وتصنيفات قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين من منظور أكثر عمقاً، وذلك لمعرفة التحولات التي قد طرأت عليها وأثرت على بنيتها وتنوعها بعد قدوم السلطة الفلسطينية وتوقيع الاتفاقيات السياسية مع إسرائيل مثل اتفاقية أوسلو، وما تبعها من اندلاع للانتفاضة الفلسطينية، كما عرضت الورقة الأسس والمعايير التي وضعتها وزارة التنمية الاجتماعية في تصنيف الفئات المستهدفة لضمان الشفافية والمصداقية في حصول كل الأفراد المستحقين الفعليين لخدماتها المختلفة إلى جانب تحديد نسبتهم في المجتمع الفلسطيني، وتم عرض البرامج المستحدثة لتوفير بوابة موحدة للمساعدات الاجتماعية للأفراد والأسر المحتاجة والفقيرة والمهمشة وتحقيق فرص متكافئة للوصول للخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية وتعزيز قدرتها على تخطيط وإدارة خدماتها وتنسيق جهود كافة الشركاء في نظام الحماية الاجتماعية وتمكينهم من الاستخدام الأمثل للموارد التي يمكنهم توفيرها، من خلال نظام السجل الوطني الاجتماعي، وتوضيح مساهمات المؤسسات الدولية والمحلية في دعم الفئات المستفيدة وتمكينهم بعدة مجالات.

المشاركون

ريم البطمة

مديرة معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، ومديرة برنامج ماجستير القانون وتكنولوجيا المعلومات وهي باحثة رئيسية في معهد الحقوق. لديها اهتمامات بحثية في مواضيع قانونية مختلفة في القانون الدولي وحقوق الانسان، القانون والمجتمع تاريخ القانون العدالة الجنائية وتطبيق قانون الأحوال الشخصية في فلسطين نصاً وسياقاً. وهي محرر مشارك لكتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي الذي يصدر عن معهد الحقوق في جامعة بيرزيت والناشر بريل.

إبراهيم ربايعة

باحث وأكاديمي في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي، مدير تحرير دورية «شؤون فلسطينية»، أستاذ غير متفرغ بدائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، ومستشار للعديد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. عمل في مجال الصحافة والإعلام مع أكثر من مؤسسة محلية ودولية، حصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات السياسية-اقتصاد سياسي، من جامعة ملايا في ماليزيا، تتركز اهتماماته البحثية على السياسة والمجتمع الفلسطيني، الاستيطان، النظم السياسية، والنظام الإقليمي. له العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة، أحدثها: الهبة والاشتباك: نموذج "التدجين" وسقوطه في جنين، شؤون فلسطينية، ٢٠٢٢، سياسات بلا سيادة: قطاع الكهرباء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حكامة، ٢٠٢٢، الرياضة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الوعي السياسي والمأسسة والتكيف المقاوم (١٩٦٧-١٩٩٥)، عمران، ٢٠٢٢.

جميل هلال

باحث اجتماعي وكاتب فلسطيني مستقل ومحاضر جامعي مختص في علم الاجتماع السياسي. عمل كمحاضر في جامعة رهام وجامعة لندن، و كباحث رئيسي زائر في جامعة أكسفورد في بريطانيا. شغِل منصب باحث رئيسي في عدد من المؤسسات البحثية الفلسطينية. نشر العديد من الكتب والمقالات والمؤلفات عن المجتمع الفلسطيني، والصراع العربي - الإسرائيلي، وقضايا الشرق الأوسط بالعربية والانجليزية، وترجم بعضها إلى الإسبانية والإيطالية. وحرر مع إيلان بابه كتاباً عن الرواية التاريخية من وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية، صدر بالإنجليزية عام ٢٠١٠ تحت عنوان Across the Wall عن دار I.B. Tauris في لندن.

منصور نصاصرة

أكاديمي فلسطيني من مواليد قرية تل الملح المهجرة في قضاء بئر السبع. يشغل منصب أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية في قسم السياسة والحكم في جامعة بئر السبع وأستاذ زائر في كينغز كوليج في لندن. عمل أيضا محاضرا في مجال الصراعات

والأقليات القومية لسنوات عدة في جامعة إكستر البريطانية والتي فيها أنهى أيضا رسالة الدكتوراه. نشر العديد من الدراسات والكتب منها: بدو النقب وبئر السبع: ١٠٠ عام من السياسة والنضال (نشرته جامعة كولومبيا ـ نيويورك ,٢٠١٨)، دراسات المدن في الشرق الأوسط (نشرتة راوتليدج ـ لندن، ٢٠٢١) وبدو النقب والكولونيالية (نشرته راوتليدج عام ٢٠١٥). كما صدرت له دراسات عدة في مجلات محكمة دوليا حول منظومة العشائر والدولة في الشرق الأوسط، اتفاقيات أوسلو والأقلية الفلسطينية في إسرائيل، الصراع على الأوقاف في القدس والحركات الإسلامية، منظومة المدارس في شرق مدينة القدس والحراك الشبابي ومخططات برافار في النقب. هذا بالإضافة إلى دراسات عدة تضم مجال تسوية الصراعات في الشرق الأوسط، الصراعات الإقليميّة والحدودية في الشرق الأوسط، منظومة الاستعمار والإمبراطوريّة في الشرق الأوسط، سياسة الأقليّات والشعوب الأصلانيّة؛ القبائل البدويّة والدولة الحديثة، الحكم العثمانيّ والحكم البريطانيّ في مناطق الأطراف, جنوب فلسطين وشرقي الأردن وسيناء، اتفاقيّات أوسلو والصراع الإسرائيليّ الفلسطيني، اتفاقيات أوسلو ومدينة القدس، الأحزاب السياسيّة العربيّة في إسرائيل وشبكة العلاقات بين المدن الفلسطينية.

خالد عنبتاوي

طالب دكتوراه في معهد جنيف للدراسات العليا. تتركّز اهتمامته البحثية في دراسات سوسيولوجيا الهوية والحيّز في الواقع الاستعماري- الاستيطاني. عمل باحثًا في مركز مدى الكرمل في حيفا، ومركز مدار للدراسات الإسرائيلية في رام الله. نُشرت له مواد في عدد من المنصّات الأكاديمية والثقافية، منها دراسة «المسيحيين في فلسطين الداخل" ستصدر قريبًا عنWipf and Stock وجامعة دار كلمة، ودراسة «العلاقة بين إسرائيل ويهود العالم» صدرت عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ودراسة عن وعد بلفور في مجلّة دراسات إسرائيلية- مدار، ودراسة عن الحكم العسكري في الضفة الغربية صدرت عن مركز مدار وغيرها.

نادية سعد الدين

باحثة وكاتبة ومحاضرة غير متفرغة في العلوم السياسية. مديرة تحرير الشؤون الفلسطينية في جريدة الغد الأردنية وباحثة في مراكز بحثية عربية عديدة. حصلت على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة عام ٢٠١٠. وعلى شهادة الماجستير في العلوم السياسية/ علاقات دولية من جامعة آل البيت- الأردن. وعلى شهادة البكالوريوس في الصحافة والإعلام من جامعة اليرموك – الأردن. أصدرت أربعة كتب؛ كتاب «الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي"، كتاب "الفلسفة والمشكلات المعاصرة؛ التطرف والاغتراب الثقافي نموذجا"؛ كتاب "حق العودة بين حل الدولتين ويهودية

الدولة"، وكتاب "الصهيونية والنازية وإشكالية التعايش السلمي مع الآخر". شاركت في تأليف العديد من المؤلفات المشتركة الصادرة عن مراكز بحثية عربية ونشر العديد من الأبحاث والدراسات في مجلات علمية محكمة. وأسهمت بأوراق عمل متخصّصة في العديد من المؤتمرات والندوات داخل الأردن وخارجها. وكتبت عدة مقالات عن الشأن السياسي العربي والدولي في عدد من الصحف العربية.

شيماء أنس

منسقة العلاقات العامة في مركز رؤية للتنمية السياسية. وتكمل مسارها الأكاديمي كطالبة دكتوراه في جامعة مرمرة. حصلت على درجة البكالوريوس من جامعة اسطنبول، قسم العلوم الشرعية عام ٢٠١٥، وحصلت علي درجة الماجستير من جامعة مرمرة برسالة عنوانها «الاستيطان الصهيوني في مدينة الخليل". اهتماماتها البحثية تتركز في مجالات التاريخ واختلاف الثقافات، والتبادل والتأثير العلمي بين المجتمعات الإسلامية.

نور بدر

مرشحة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة تونس، تعمل على أطروحة بعنوان الاستعمار في تجسيده اليومي: سوسيولوجيا سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي على الأجساد الفلسطينية ومقاومته. حاصلة على درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية من جامعة بيرزيت، حيث بحثت في التهميش المركب: روايات المعتقلات الفلسطينيات عن تجاربهن في الأسر. تهتم الباحثة بسوسيولوجيا الحياة اليومية للفلسطينيين في ظل الاستعمار الإسرائيلي، وتركز على تفكيك القهر الذي يستهدف الأجساد الفلسطينية بعملية إبادة بطيئة في إطار حياتهم اليومية. صدر لها كتاب بعنوان هندسة الاضطهاد: سياسات التحكم بالأجساد الفلسطينية عن مؤسسة روزا لوكسمبورغ، وتعمل حاليًا على فيلم وثائقي حول قهر النساء الفلسطينيات المصابات بسرطان الثدي أثناء محاولتهن الحصول على حقهن في الشفاء.

علي أبو رزق

كاتب وباحث فلسطيني، يحمل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة «يلدريم بايازيد» في العاصمة التركية أنقرة، مهتم بدراسات الخليج العربي والدراسات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وأبحاث التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد الربيع العربي. مؤلف كتاب: «السياسة الخارجية القطرية في عقد مضطرب، من الربيع العربي (٢٠١١) إلى المصالحة الخليجية (٢٠٢١)" الصادر عن مركز "سيتا" للدراسات والأبحاث. كاتب دوري في صحيفة Daily Sabah وموقع MENA Affairs. له مقالات منشورة في موقع Middle East Monitor وAnadolu Agency ومقالات علمية محكّمة في مجلة الدراسات الإيرانية ومجلة Insight Turkey.

نوار ثابت

باحثة فلسطينية، حاصلة على درجتي البكالوريوس والماجستير من جامعة بيرزيت في فلسطين، وعلى درجة الدكتوراه في الفلسفة من الجامعة الأردنية في الأردن. باحثة ومحررة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - عمّان، في مشروع ذاكرة فلسطين، بحث وتوثيق القضية الفلسطينية. حررت مجموعة من الكتب ضمن المشروع، من أهمها: تجربتي مع الأيام لأبي ماهر اليماني، ورفقة عمر لانتصار الوزير، وآمال الوحدة وآلام الانقسام لأكرم زعيتر، وحيفا في الذاكرة الشفوية لروضة غنايم. نشرت عددًا من الأبحاث التي تهتم بالموضوع الفلسطيني عمومًا، والحركات الاجتماعية والمرأة، على وجه الخصوص.

طاهر اللبدي

باحث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (Ifpo) فرع القدس، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة باريس دوفين في فرنسا. تركز ابحاثه على التنمية والإصلاح وإدارة الصراعات في المشرق العربي، وتتمركز أبحاثه الحالية حول المناطق الصناعية الحرة في الأردن وفلسطين.

رغد عزام

باحثة ومحررة اقتصادية في مركز رؤية للتنمية السياسية، حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بيرزيت وعلى درجتي الماجستير الدكتوراه في الاقتصاد من الجامعة الوطنية في ماليزيا (UKM). عملت سابقا كمحاضِرة في جامعة الشارقة، وكباحثة في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). مختصة في مجال اقتصاد المستهلك وتُعنى بالاقتصاد الفلسطيني وتأثير حملات المقاطعة الشعبية عليه، ولها عدد من الأبحاث والأوراق العلمية المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية.

ليلى فرسخ

أستاذة مشاركة في العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في بوسطن في الولايات المتحدة، مختصة في الاقتصاد السياسي والشرق الاوسط. لها عدة كتب و مقالات نُشرت باللغة العربية و الإنجليزية حول الاقتصاد الفلسطيني ومستقبل القضية الفلسطينية وسياسات الحلول السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بما في ذلك حل الدولتين و حل الدولة الواحدة. من كتبها: هجرة الأيدي العاملة من فلسطين إلى إسرائيل: العمل والأرض والاحتلال (روتلج، ٢٠٠٥)، العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية ١٩٦٧-٢٠٠٧ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٠)، و مؤخرا Rethinking Statehood in Palestine: Self Determination and Decolonization beyond Partition(جامعة كاليفورنيا، ٢٠٢١).

سامية البطمة

أستاذة في دائرة الاقتصاد في جامعة بيرزيت. تحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن، ومتخصصة في مجال اقتصاد العمل، والاقتصاد السياسي للتنمية ولها أبحاث عديدة في هذه المجالات.

نصر عبد الكريم

حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي من جامعة جنوب إلينوي في الولايات المتحدة عام ١٩٩٢، ويعمل حالياً أستاذ للمالية والاقتصاد في كلية الدراسات العليا في الجامعة العربية الأمريكية. عمل بعد تخرجه في جامعة النجاح وتقلد فيها عدة مناصب إدارية منها رئيس دائرة المالية والمحاسبة ومدير برنامج ماجستير العلوم الإدارية وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية حتى نهاية ٢٠٠١. وعمل منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٣٢٠١ كأستاذ في جامعة بيرزيت وتولى خلالها منصب رئيس قسم المحاسبة. وعمل كذلك زميل ومنسق بحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) من بداية ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١ . كما عمل ويعمل مستشارًا للعديد من المؤسسات المحلية والدولية مثل UNDP والبنك الدولي وسلطة النقد وصندوق الاستثمار الفلسطيني والاتحاد الأوروبي. وشارك في مئات المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية، وله عشرات الأبحاث والدراسات المنشورة في مجلات علمية محكمة.

محمد مقداد

أستاذ دكتور في الاقتصاد في الجامعة الإسلامية بغزة، نقيب الاقتصاديين الفلسطينيين ومستشار وزارة الاقتصاد الفلسطيني وعضو الفريق الأهلي للشفافية والنزاهة. حصل على الدكتوراه في العام ١٩٩٩ من بريطانيا وعمل فيها محاضرا لمدة عامين. عمل محاضرا في الجامعة الإسلامية بغزة وجامعة فلسطين والأزهر والقدس (أبو ديس). شغل العديد من المناصب في الجامعة الإسلامية بغزة، فقد كان عميدا لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وعميد خدمة المجتمع والتعليم المستمر وعميد البحث العلمي والدراسات العليا ورئيس قسم الاقتصاد. درّس عشرات المساقات وأشرف وناقش مئات الطلبة في الماجستير والدكتوراه من داخل فلسطين وخارجها، وله عشرات الكتب العلمية والأبحاث المنشورة محليا ودوليا. عمل مستشارا لوزارة التخطيط في العام ٢٠٠٠ وأشرف على إعداد الخطة الاستراتيجية للمجلس التشريعي بعد انتخابات عام ٢٠٠٦.

محمد نصار

باحث دكتوراه في الاقتصاد في جامعة بورصة أولوداغ بتركيا، حاصل على ماجستير اقتصاديات التنمية من الجامعة الإسلامية بغزة. وقد عمل مديراً لوحدة نظم المعلومات والدعم الفني بوزارة التنمية الاجتماعية، كما عمل كأخصائي لتنمية الاقتصاد المحلي

ببلدية النصيرات. يعمل حالياً مديراً لدائرة الدراسات والإحصاءات بوزارة التنمية الاجتماعية، ولديه العديد من الأبحاث العلمية المنشورة حول الاقتصاد الفلسطيني والتنمية الاقتصادية، كما يعمل كباحث ومحلل في الشأن الاقتصادي لدى عدد من المواقع الإلكترونية.

رابح مرار

حاصل على درجة الدكتوراه في اقتصاديات المعلومات من جامعة ليل للعلوم والتكنولوجيا في فرنسا عام ٢٠١١. التحق بقسم الاقتصاد في جامعة النجاح عام ٢٠١١ وأصبح رئيسا للقسم حتى عام ٢٠١٥. حصل على درجة ما بعد الدكتوراه في اقتصاديات التنمية من جامعة نورثمبريا (Northumbria University) في بريطانيا عام ٢٠١٩. يعمل الآن كأستاذ مشارك في الاقتصاد في جامعة النجاح وكمدير للبحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، حيث يشرف على الأنشطة البحثية ويقوم بإعداد دراسات مختلفة في الاقتصاد الفلسطيني. تتنوع اهتماماته البحثية ما بين اقتصاد المعلومات والابتكار، اقتصاد العمل، اقتصاد التنمية، والاقتصاد الفلسطيني، وله أكثر من ٣٠ دراسة منشورة في مجلات عالمية مرموقة، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الدراسات والتقارير المحلية والدولية.

مهند إسماعيل

أستاذ مساعد في جامعة بيرزيت، ومدير قسم الاقتصاد وبرنامج الماجستير في الاقتصاد. حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي في الرياضيات من جامعة بيرزيت عام ٢٠٠٣، ثم أكمل درجة الماجستير في الاقتصاد من نفس الجامعة عام ٢٠٠٥، ثم حصل على درجة الماجستير الثانية في الاقتصاد الكلي التطبيقي عام ٢٠٠٦، ثم الدكتوراه في الاقتصاد الكلي الديناميكي عام ٢٠١١. تشتمل اهتماماته البحثية على نظرية الاقتصاد الكلي الديناميكي، والاقتصاد الفلسطيني، والسياحة، والاقتصاد البيئي. له عدد من الاوراق العلمية المنشورة في مجلات دولية باللغة الإنجليزية مثل مجلة الاقتصاد الكلي، وأوراق في الاقتصاد والتمويل، وعلوم البيئة وبحوث التلوث.

وضاح خنفر

رئيس منتدى الشرق، شغل منصب المدير العام لشبكة الجزيرة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١١. وخلال فترة عمله، انتقلت قناة الجزيرة من قناة واحدة إلى شبكة إعلامية متعددة الخصائص بما في ذلك قناة الجزيرة العربية، ومواقع الجزيرة الإخبارية. كان له مجموعة من المداخلات أمام أبرز المؤسسات الفكرية والسياسية والإعلامية، كمعهد الشرق الأوسط، وويلتون بارك، وتشاتام هاوس، ومؤسسة أمريكا الجديدة، وملجأ العلاقات الخارجية، وغيرها.

أحمد عطاونة

أحمد عطاونة: مدير مركز رؤية للتنمية السياسية، حاصل على الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة ملايا في ماليزيا، وعلى الماجستير في العلوم السياسية من جامعة بيرزيت، مؤلف كتاب «المقاربة الديمقراطية لدى حركات الاسلامي السياسي: الإخوان المسلمين في مصر ١٩٤٨-٢٠٢١ نموذجاً» المنشور باللغة الإنجليزية. لديه العديد من الأبحاث والمقالات المنشورة وتشمل اهتماماته البحثية الحركات الإسلامية، التحول الديمقراطي في العالم العربي والقضية الفلسطينية.

محمد عفّان

مدير الشرق أكاديميا، ومدير مركز الشرق للبحوث الاستراتيجية، حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر ببريطانيا. كما حصل على درجة الماجستير في السياسة المقارنة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. تشمل اهتماماته البحثية الحركات الإسلامية السياسية والتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.

جوني منصور

مؤرخ فلسطيني وباحث متخصص في دراسات الصراع الإسرائيلي-العربي، له عدد من الكتب في هذا الحقل، من أبرزها: المؤسسة العسكرية في إسرائيل، معجم المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، الاستيطان الإسرائيلي، مسافة بين دولتين، ومئوية تصريح بلفور.

إصلاح جاد

أستاذة مشاركة في جامعة بيرزيت تحمل درجة الدكتوراه من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بلندن عام ٢٠٠٤. وهي محاضرة في قضايا النوع الاجتماعي والسياسة في معهد دراسات المرأة، وقسم الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت. عملت مديرة لمعهد دراسات المرأة خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٣. وهي عضوة مؤسسة لبرنامج الماجستير في

دراسات المرأة، وعضوة مؤسسة في أول برنامج دكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. لها كتب وأوراق بحثية عن دور المرأة في السياسة، والنساء الفلسطينيات، والإسلام، والمنظمات غير الحكومية. عملت أيضا مستشارة في قضايا النوع الاجتماعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي مؤلفة مشاركة لتقرير الأمم المتحدة للتنمية العربية حول تمكين المرأة، ومؤلفة لثلاثة كتب هي: «حراك النساء الفلسطينيات: القومية، العلمانية، الإسلاموية»، و «المرأة على مفترق الطرق: الحركة النسوية الفلسطينية ما بين القومية والعلمانية والإسلاموية»، و «النساء معيلات الأسر».

حسن عبيد

باحث في مركز رؤية للتنمية السياسية، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من قسم العلوم الإنسانية في جامعة ديسبورغ- إيسن في ألمانيا عام ٢٠١٩. وحاصل على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية من جامعة بيرزيت. عمل باحثا زائرا في معهد التنمية في جامعة ديسبورغ- إيسن عام ٢٠١٢، كما عمل باحثا في العديد من مراكز الأبحاث، منها مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني في مدينة البيرة. وعمل أيضا محررا للمقالات السياسية في منظمة فيستو الدولية للحقوق والتنمية، ونشر العديد من الدراسات في شؤون السياسة الفلسطينية، والحركات الاجتماعية، والحركات الإسلامية، وهو عضو في مركز مجموعة العمل الألمانية حول الشرق الأدنى DAVO.

بشير نافع

أستاذ تاريخ الشرق الأوسط، وباحث أول في مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية ومركز الجزيرة للدراسات. درس التاريخ الإسلامي في الكلية الإسلامية ومعهد بيركبك في جامعة لندن. من أبرز كتبه: "العروبة والإسلاموية وقضية فلسطين"، و «الفكر الإسلامي في القرن العشرين"، و «الإسلاميون". وتشمل اهتماماته البحثية: مصر، والعراق، والإسلام السياسي، وسياسات الشرق الأوسط بشكل عام.

ناصر الدين الشاعر

أستاذ مشارك في جامعة النجاح الوطنية في فلسطين. حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة مانشستر ببريطانيا عام ١٩٩٦. شغل مناصب عدة، منها: وزير التربية والتعليم العالي، ونائب رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة العاشرة عام ٢٠٠٦، ووزير التربية والتعليم العالي في حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة. ألف بشكل منفرد أو مشترك عددا من الكتب، منها: "البحث العلمي وتطبيقاته في العلوم الإنسانية والشرعية"، و "نظام الأسرة في الإسلام»، و «الثقافة

الإسلامية»، و «عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية». ونشر العديد من الأبحاث العلمية، منها: العولمة، والعنف ضد المرأة، والصحة الإنجابية، والخلع، والكوتا النسائية، وقيم المواطنة في مناهج التدريس. شارك في لقاءات محلية وعالمية حول القضية الفلسطينية، والعديد من المؤتمرات العلمية البحثية. وهو عضو في العديد من اللجان والمؤسسات المجتمعية والوطنية.

خالد الحروب

أكاديمي وكاتب فلسطيني، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية والإعلام العربي في جامعة نورث ويسترن في الدوحة، وزميل بحث سابق في كلية الدراسات الآسيوية والشرق أوسطية في جامعة كامبردج. نشر العديد من الكتب والدراسات في الشؤون الفلسطينية والعربية والدولية. أنهى ماجستير نظريات العلاقات الدولية من جامعة Kent البريطانية، وماجستير ودكتوراه العلاقات الدولية من جامعة كامبردج، وفيها حاضر في تاريخ وسياسة الشرق الأوسط والإسلام السياسي في كلية الدراسات الآسيوية والشرق أوسطية حتى سنة ٢٠١٢، كما أسس وأدار مشروع كامبردج للإعلام العربي Cambridge Arab Media Project ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٢.

VISION
FOR POLITICAL DEVELOPMENT

الشرق
للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH